نحو معجم عربي إلكتروني ناطق شامل

د. خالد توكال مرسي

لمعجم ((ديوان لمفردات اللغة مرتب على حروف المعجم))(١)، وهو بذلك يهتم بمفردات اللغة، ويركز على الكلمات التي تحتويها تلك اللغة.

ولعلماء العربية تاريخ طويل في العمل المعجمي، منذ أن ((توجت الدراسات اللغوية العربية قريبًا من عام ١٧٥ هـ باكتشاف الخليل بن أحمد فكرة المعجم ومحاولته تحقيقها))(٢). وقد سعى مصنفو المعاجم إلى تحقيق أهداف شتى حسب حاجات العصر الذي أُلِّفَ فيه المعجم، ولعل أهم هذه الأهداف وأولها كان خدمة كتاب الله تعالى من خلال خدمة لغته كما نلمس عند الأزهري – صاحب معجم تهذيب اللغة- الذي دعا إلى ((الاجتهاد في تعلُّم العربية الصحيحة التي بها نزلَ الكتاب، وورد البيان))(٣) ورأى أن ((نجتهدَ في تعلُّم ما يُتوصَّل بتعلمه إلى معرفة ضروب خطاب الكتاب، ثم السُّنن المبيِّنة لجمل التنزيل، الموضّحة للتأويل))(٤)؛ ولذلك قال في المقدمة: ((قصدت بما جمعت فيه نفْيَ ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغتها، وغيَّرها الغُتم عن سننها، فهذبتُ ما جمعتُ في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله؛ والغريب الذي لم يُسنده الثقات إلى العرب))(٥).

ومن الأهداف أيضًا محاولة استنباط مقاييس كلام العرب كما نجد عند ابن فارس الذي سعى إلى إثبات أن ((للغة العرب مقاييسَ صحيحة، وأصولاً تتفرع منها فروع، وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول))(٦)، ومنها جَمْعُ الصحيح كما فعل الجوهري في الصحاح(٧)، ومنها جَمْعُ اللغة من مصادر سابقة في معجم واحد؛ بحيث يكون المعجم مستوعبًا لمجهود المعجميين السابقين، ومثالنا على ذلك معجم لسان العرب الذي استقى ابن منظور مادته من خمسة أصول هي: تهذيب اللغة للأزهري، والمحكم لابن سيده، والصحاح للجوهري، والحواشي لابن بري، والنهاية لابن الأثير الجرزي(٨). وكذلك كان من أهدافهم شرح معاجم سابقة أو تفسيرها أو ضم ما كتب عنها في كتاب واحد كما في تاج العروس، فقد كان الزبيدي معجبًا بالقاموس المحيط للفيروزآبادي غاية الإعجاب، ورأى فيه ((أجل ما ألف في الفن لاشتماله على كل مستحسن من قصارى فصاحة العرب العرباء، وبيضة منطقها، وزبدة حوارها والركن البديع إلى ذرابة اللسان وغرابة اللسن، حيث أوجز لفظه وأشبع معناه، وقصَّرَ عبارته وأطال مغزاه، لوح فأغرق في التصريح، وكنى فأغنى عن الإفصاح، وقيد من الأوابد ما أعرض، واقتنص من الشوارد ما أكثب إذا اربتط في قرن ترتيب حروف المعجم ارتباطًا جنح فيه إلى وطء منهاج أبين من عمود الصبح غير متجانف للتطويل عن الإيجاز))(٩). إلى غير ذلك من الأهداف التي ارتبطت ارتباطًا وثيقاً بحاجة مستخدمي المعجم في العصر الذي وُجد فيه مؤلفه. ورغم المجهودات الكبيرة التي بذلها مصنفو المعاجم في الجمع والترتيب والتعريف والتفسير والاستشهاد فإن كثيرًا من العيوب قد ظهرت فيها، وكثيرًا من المآخذ قد أخذت عليها ووجهت إليهم سهام النقد. ومن هذه العيوب والمشكلات.

١- اختلاف المعاجم:

تختلف المعاجم اختلافًا ليس هينًا في عدد من المسائل، منها: تحديد الجذر اللغوي، فقد اختلف المعجميون ((حول أصل الجذر اللغوي لكثير من مفردات اللغة، وترتب على ذلك وضع هذه المفردات في أكثر من موضع تحت أكثر من جذر أو أصل،

وأعيد شرح وتفسير المفردات بشواهدها كاملة في أكثر من موضع في المعجم الواحد، كما اختلفت الجذور اللغوية لهذه المفردات في المعاجم المتعددة، فاختلف موضع كل كلمة تبعًا لجذرها اللغوي في هذا المعجم أو ذاك)) (١٠)، ويتصل بهذه المشكلة أيضًا ابتكار جذور لغوية لبعض الكلمات، كما في مادة ((العصد)) (١١). وكذلك يتجلى اختلاف المعاجم في ضبط عين المضارع في مواطن كثيرة من المعاجم(١٢)، وفي الهمز وحروف العلة(١٣)، وفي المصدر المنقول عنه المادة اللغوية(١٤). وكان من نتائج ذلك أن تضخمت المعاجم العربية بصورة كبيرة، وصار من الصعب على المستعمل أن يصل إلى مرامه بسهولة. (١٥).

٢- صعوبة البحث في المعاجم العربية:

تتعدد أسباب صعوبة البحث في المعاجم العربية؛ مما أدى إلى تقلص ثقافة استعمال المعجم عند أبناء العربية، ونرصد من هذه الأسباب:

أ- عدم ملائمة المنهج: قد تنتج هذه الصعوبة من المنهج المتبع في المعجم كما نرى في معجم العين الذي اعتمد فيه الخليل بن أحمد على نظام المخرج الصوتي؛ مما استتبع أن يكون المستعمل عالمًا بمخارج الأصوات؛ حتى يستطيع أن يفيد هذا المعجم والمعاجم التي سارت على منهاجه مثل: معجم تهذيب اللغة.

ب- الإكثار من الاشتقاق والتشعب: ((ففي مادة عرض التي هي في القاموس أكثر المواد اشتقاقًا وتشعبًا، ذكر الجوهري المعارضة التي بمعنى المقابلة بعد المعارضة التي بمعنى المجانبة بثلاثة وثلاثين سطرًا، وصاحب القاموس أورد (احتمل الصنيعة) أي تقلدها في أول المادة، ثم (احتمل) أي: اشترى الحميل للشيء المحمول من بلد إلى آخر في آخرها، وبينهما أكثر من ثلاثين سطرًا، والشارح -الزبيدي- أورد في تاج العروس (اختلج) بمعنى تحرك بعد اختلج بمعنى (نكح) بنحو ستة وخمسين سطرًا)) (١٦). ويرتبط بهذه المشكلة أيضًا التعامل مع الشواهد والنثرية، إذ كثيرًا ما يعمد أصحاب المعاجم إلى شرح الشواهد الشعرية، فيتركون المادة ويبدأون في شرح كلمات الشاهد، وإعرابها، وذكر الخلاف النحوي في أجزائها كما نلاحظ ذلك بكثرة في لسان العرب(١٧).

ج- طريقة الترتيب داخل المادة: كثيرًا ما يبدأ أصحاب المعاجم المادة ((باسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة أو اسم المكان والآلة أو المعرب عوضًا عن الابتداء بالفعل أو المصدر: كقول الجوهري في أول مادة جزر: الجزور من الإبل يقع على المذكر والأنثى، ثم قال بعد أربعة عشر سطرًا وجزرت الجزور واجتزرتها إذا نحرتها، وجلدتها، فالجزور على هذا فعول بمعنى مفعول، فما معنى ذكره قبل الفعل)) (١٨).

٤- التصحيف:

يعتري التصحيف الحركات ويعتري ((الحروف أيضًا؛ لأنها تنقسم إلى مجموعات تتشابه في الصورة ولا تختلف إلا بنقطة أو اثنتين أو ثلاث من فوقها أو تحتها، وما يجري للحركات يجري للنقط)) (١٩).

لقد أشار اللغويون الأوائل إلى خطر هذه المشكلة، فالتصحيف قد ((وقع فيه جماعةٌ من الأجلاء من أئمة اللغة... وقال ابن دريد: صحّف الخليل بن أحمد فقال: يوم بُغاث (بالغين المعجمة) وإنما هو (بالمهملة) أورده ابن الجوزي)) (٢٠). وعَظُمَ خطره في القرون الأولى من الهجرة حتى كان سببًا رئيسًا من أسباب تأليف بعض المعاجم مثل معجم تهذيب اللغة، يقول الأزهري: ((وألفيت طلاب هذا الشأن من أبناء زماننا لا يعرفون من آفات الكتب المصحَّفة المدخولة ما عرفتُه، ولا يميزون صحيحها من سقيمها كما ميزتُه. وكان من النصيحة التي التزمتُها توخِّياً للمثوبة من الله عليها، أن أنصحَ عن لغة العرب ولسانها العربيّ الذي نزل به الكتاب، وجاءت السنن والآثار، وأن أهذّبها بجهدي غاية التهذيب، وأدلَّ على التصحيف الواقع في كتب المتحاذقين)) (٢١).

وقد نص المعجميون على مواطن للتصحيف كثيرة(٢٢)، ولكن المشكلة الحقيقة عندما يشك المعجمي في تصحيف الكلمة،